

الاقتراح الثاني لعلوم الحديث الشريف

الحديث الشريف:

هو سنة النبي ﷺ والتي تنقسم إلى: سنة قولية.. وسنة فعلية.. وسنة تقريرية.. وسنة وصفية. وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

والاقتراح المهين لها، خاصٌ بـ:

[١] الأخذ بها:

والمقصود بذلك: النوع الذي يُؤخذ منها، دون غيره؛ ذلك أن السنة النبوية قد منيت بطائفة، أدخلوا فيها غير الثابت عن النبي ﷺ، وهو غير الصحيح.

فالحديث النبوي كان أقساماً عدة، منها:

الحديث الصحيح.. والحديث الضعيف.. والحديث الموضوع.

فينبغي الأخذ بالصحيح دون الضعيف والموضوع:

وقد حذر النبي ﷺ من ذلك، وتوعد من فعل ذلك.

عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تَكْذِبُوا عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ مِنْ كَذِبِ عَلِيٍّ فَيَلِجُ النَّارَ" (١).

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِنْ كَذَبَا عَلِيٌّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلِيٍّ أَحَدٍ، مِنْ كَذِبِ عَلِيٍّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" (٢).

(١) حديث صحيح: أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) حديث صحيح: أخرجه البخاري ومسلم.

وَعَنْ الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ" (١).

هذه الأحاديث - كما بين هذا الإمام النووي - رحمه الله تعالى - في شرح

صحيح مسلم:

"تعظيم تحريم الكذب عليه ﷺ، وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحلّه. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ.

حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في درسه كثيراً: من كذب على رسول الله ﷺ عمداً: كفر وأريق دمه. وضعف إمام الحرمين هذا القول. وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب، وإنه هفوة عظيمة. والصواب ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم.

ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد: فسق، ورُدَّتْ روايته كلها، وبطل الاحتجاج بجمعها، فلو تاب وحَسُنَتْ توبته: فقد قال جماعة من العلماء، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي، وأبو بكر الصيرفي من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول والفروع: لا تؤثر توبته في ذلك ولا تقبل روايته أبداً، بل يحتم جرحه دائماً. وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه؛ لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قويا بعد ذلك.

قال: وذلك مما افتقرت فيه الرواية والشهادة. ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يوجه بأن ذلك جعل تغليظاً وزجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ؛ لعظم مفسدته؛

(١) حديث صحيح: أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه.

فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة؛ فإن مفسدتهما قاصرة ليست عامة. قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف، مخالف للقواعد الشرعية، والمختار: القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة، وهي: الإقلاع عن المعصية، والندم على فعلها، والعزم على أن لا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسلم، وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة، وأجمعوا على قبول شهادته، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا. والله أعلم.

أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ، بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب والمواظب، وغير ذلك، فكله حرام، ومن أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع، خلافاً للكرامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل: أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب. وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين ينسبون أنفسهم إلى الزهد، أو ينسبهم جهلة مثلهم. وشبهة زعمهم الباطل أنه جاء في رواية: من كذب علي متعمداً ليضل به فليتبوأ مقعده من النار. وزعم بعضهم أن هذا كذب له عليه الصلاة والسلام لا كذب عليه. وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة، ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة، وأذهانهم البعيدة الفاسدة، فخالفوا قول الله عز وجل: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (٣٦) [الإسراء: ٣٦].

وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة، والأحاديث الصريحة المشهورة في إعظام شهادة الزور، وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد. وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قوله شرع، وكلامه وحى، وإذا نظر في قولهم وجد كذباً على الله تعالى؛ قال الله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٦) إِنْ هُوَ إِلَّا نَجْوَىٰ الذُّكْرِ الَّذِي يُنَادِي بِالسُّعْيَةِ وَلَا يُنَادِيكَ بِالْبَغْيِ وَلَا يَقُولُ أَفٍّ وَلَا يَنْتَقِزُ بِالْهَمَزِ ﴾ (٦) [الأنعام: ٦].

إلا وحي يوحى ﴿٤﴾ [النجم : ٣ - ٤] .

ومن أعجب الأشياء قولهم : هذا كذب له . وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع ، فإن كل ذلك عندهم كذب عليه . وأما الحديث الذي تعلقوا به ؛ فأجاب العلماء عنه بأجوبة ، أحسنها وأخصرها : أن قوله ﴿ لِيُضِلَّ النَّاسَ ﴾ زيادة باطلة ، اتفق الحفاظ على إبطالها ، وأنها لا تعرف صحيحة بحال .

الثاني: جواب أبي جعفر الطحاوي : أنها لو صحت لكانت للتأكيد كقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ ﴾ [الأنعام : ١٤٤] .

الثالث: أن اللام في " ليضل " ليست لام التعليل بل هي لام الصيرورة والعاقبة ، معناه أن عاقبة كذبه ومصيره إلى الإضلال به كقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] ، ونظائره في القرآن وكلام العرب أكثر من أن يحصر ، وعلى هذا يكون معناه : فقد يصير أمر كذبه إضلالاً ، وعلى الجملة مذهبهم أرك من أن يعتني بإيراده ، وأبعد من أن يهتم بإبعاده ، وأفسد من أن يحتاج إلى إفساده . والله أعلم .

يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً ، أو غلب على ظنه وضعه ، فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه ، ولم يبين حال روايته ووضعه : فهو داخل في هذا الوعيد ، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ ، ويدل عليه أيضاً الحديث السابق من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين .

ولهذا قال العلماء : ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره : أن ينظر فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعله ، أو نحو ذلك ، من صيغ الجزم . وإن كان ضعيفاً فلا يقل : قال أو فعل أو أمر أو نهى ، وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول : روي عنه كذا ، أو جاء عنه كذا ، أو يروي ، أو يذكر ، أو يحكى ، أو يقال ، أو بلغنا ، وما أشبهه . والله سبحانه أعلم . اهـ .

وقال ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه "منهاج القاصدين" والذي اختصره ابن قدامة - رحمه الله تعالى - في "مختصر منهاج القاصدين" فمما نقل من مقدمته :

"ولا ينبغي التبعُّد بحديث موضوع، والاعتراض بلفظ مصنوع" . اهـ .

كما ينبغي الاهتمام بعلومها : وهي العلوم الخاصة بها، والتي لا تنفك عنها، وهذه العلوم، هي بمثابة الميزان لعلم السنَّة المطهرة؛ إذ بها يُعرف الصحيح من غيره، والثابت من ضده، ومن هذه العلوم :

علم التخريج؛ وهو علم يُعرف به "الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين" (١) .

وبعلم التخريج هذا، يقف الطالب، على مجموع طرق الحديث المختلفة، كما أنه يقف على متابعاته، وشواهدة، ومجموع طرق الحديث، هي أهم أبواب علم الحديث .
علم الرجال والتراجم؛ وهو علم خاص بعلم الحديث، وهو علم يبحث في :
أسماء الرجال، الذين هم رواة الحديث، كما يبحث في كُنَاهم، وألقابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وطبقاتهم، ورواياتهم، وأحوالهم من حيث الجرح، أو التعديل، ويبحث أيضاً في اتصالهم وانقطاعهم، وما إلى ذلك؛ مما يتبين به حال راوي الحديث؛ حتى يتم بذلك معرفة حال الحديث، من حيث الصحة أو الضعف، ومن حيث الثبوت وعدمه .

علم الجرح والتعديل؛ وهو العلم الذي تُطبَّقُ قواعده على الرجال رواة الحديث، فيبحث في عدالة الراوي، وتوثيقه، وثبته، وحفظه، ودينه .. كما يبحث في جرحه، وضعفه، واختلاطه وتغييره، وجهالته، وتدليس، وكذبه .. وغير ذلك .

علم الفقه والأصول؛ وهما علمان في غاية الأهمية؛ إذ بهما يُعلم فقه الحديث، وتُستنبط بهما أحكامه الشرعية، فيعرف ما في الحديث من: واجبات، ومندوبات، ومحرمات، ومكروهات، ومباحات، وصحة وبطلان وفساد، ورخصة وعزيمة، ودلالات الأمر والنهي، وكذا يُعرف ما فيه من آداب، وأخلاق، وسلوك.

علم اللغة؛ وبها يُعلم معاني غريب الحديث، كما يُعلم بها أيضاً طرق أوجه الدلالة على الحكم، وما إلى ذلك؛ مما يُعين على فهم الحديث، وما اشتمل عليه. تنبيه: هذه العلوم ليست خاصة بعلم الحديث فحسب، بل هي أيضاً لا بد منها في علوم القرآن الكريم، إذ هو المصدر الأول من مصادر التشريع.

[٢] في تناولها بالشرح:

والاقتراح المقدم في تناول الحديث بالشرح والتبيين، يتناول:

- (١) ذكر الحديث بتمامه . (سنداً، وامتناً) .
- (٢) ذكر تخريجه، وطرقه .
- (٣) ذكر درجته . (من حيث الصحة والضعف، والثبوت وغيره) .
- (٤) ذكر فوائد إسناده .
- (٥) ذكر معاني مفرداته ومشكلاته .
- (٦) (ذكر فقه الحديث) ، وبيان ما اشتمل عليه من الأحكام والآداب، والدلالات المختلفة) .

بيان بأهم كتب السنة والحديث:

أولاً: كتب المتون :

وهي المصادر التي اشتملت على ذكر الحديث والأثر فقط، وذلك بالسند .

صحيح الإمام البخاري . صحيح الإمام مسلم . سنن الإمام أبي داود . جامع الإمام الترمذي . سنن الإمام النسائي . سنن الإمام ابن ماجه . موطأ الإمام مالك . مسند الإمام أحمد . سنن الإمام الدارمي . مستدرك الإمام الحاكم .. وهذه الكتب جميعها مُسنَدَة ، وغيرها من دواوين السنَّة كثير وكثير .. ولكن نذكر من كتب الحديث ، الخالي من الإسناد : الأربعون النووية « للإمام النووي » ، رياض الصالحين « للإمام النووي » ، الجامع الصغير « للحافظ السيوطي » ، صحيح الجامع الصغير « للعلامة الألباني » ، ضعيف الجامع الصغير « للعلامة الألباني » ، سلسلة الأحاديث الصحيحة « للعلامة الألباني » ، سلسلة الأحاديث الضعيفة « للعلامة الألباني » .

ثانياً: كتب الشروح:

وهي الكتب، التي تناولت هذه المصادر السابقة، بالشرح والتبيين، ونذكر المشهور منها:

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري . للحافظ ابن حجر العسقلاني .
- عمدة القاري بشرح صحيح البخاري . للعلامة العيني .
- إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري . للعلامة القسطلاني .
- شرح صحيح الإمام مسلم . للإمام النووي .
- المفهم شرح صحيح مسلم . للقرطبي .
- المُعلِّم بفوائد مسلم . للإمام المازري .
- إكمال المعلم . للقاضي عياض .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود . للعلامة العظيم آبادي .
- بذل المجهود شرح سنن أبي داود . للعلامة السهانفوري .
- عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذي . للعلامة ابن العربي المالكي .

- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى . للعلامة المبار كفورى .
- شرح سنن النسائى . للسندى .
- شرح سنن النسائى . للسيوطى .
- شرح سنن ابن ماجة . للسندى .
- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك . لأبى الوليد الباجى .
- التمهيد ... (فى شرح موطأ الإمام مالك) . لابن عبدالبر .
- الاستذكار ... (فى شرح موطأ الإمام مالك) . لابن عبدالبر .
- تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك . للسيوطى .
- الفتح الربانى بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى . وبحاشيته : بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى . وهما للشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتى .
- وأما الكتب الأخرى ، والتي ليست مسندة :
- جامع العلوم والحكم . للحافظ ابن رجب الحنبلى . شرح فيه الأربعين النووية ، وزاد عليها عشرة أحاديث .
- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين . لابن علان الصديقى الشافعى .
- نزهة المتقين شرح رياض الصالحين . مجموعة من أهل العلم .
- شرح رياض الصالحين . للشيخ ابن عثيمين .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير . للعلامة المناوى .

ثالثاً: كتب التخرىج:

وهى على قسمين:

- (أ) قسم خاص بكتب تخرىج الحديث وعزوه إلى مصادره الأصلية ..
- (ب) وقسم خاص بتعليم طالب العلم كيف يُخرَج حديثاً .

(أ) القسم الأول:

- تحفة الأشراف . للحافظ المزني .
- نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية . للإمام الزيلعي .
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية . للحافظ ابن حجر .
- التلخيص الحبير بتخريج أحاديث الرافعي الكبير . للحافظ ابن حجر .
- البدر المنير بتخريج أحاديث الشرح الكبير . لابن الملقن .
- التحقيق في أحاديث الخلاف . لابن الجوزي .
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب . للحافظ ابن كثير .
- تغليق التعليق . للحافظ ابن حجر .
- إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل . للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف . لأبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول .

(ب) القسم الثاني:

- أصول التخريج ودراسة الأسانيد . الدكتور محمود الطحان .
- طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ . الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر .
- طرق تخريج أقوال الصحابة والتابعين . الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي .

رابعاً: كتب الرجال، والتراجم، والجرح والتعديل:

- وهي كثيرة، نذكر منها:
- الطبقات الكبرى . لابن سعد .
- معرفة الصحابة . لابن منده .

- معجم الصحابة . لابن قانع .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة .
- الإصابة في تمييز الصحابة .
- وهذه جميعها - كما هو واضح - في تراجم الصحابة الأبرار .
- تهذيب الكمال . للحافظ المزي .
- تهذيب التهذيب . للحافظ ابن حجر .
- تقريب التهذيب . للحافظ ابن حجر .
- رجال صحيح البخاري . للكلاباذي .
- رجال صحيح مسلم . لابن منجويه الأصبهاني .
- تاريخ بغداد . للخطيب البغدادي .
- سير أعلام النبلاء . للذهبي .
- المعين في طبقات المحدثين . للذهبي .
- معرفة الثقات . للعجلي .
- الجرح والتعديل . لابن أبي حاتم الرازي .
- التاريخ الكبير . للبخاري .
- التاريخ الصغير . للبخاري .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال . للذهبي .
- لسان الميزان . للحافظ ابن حجر .

خامساً: كتب غريب الحديث، ومعانيه :

- غريب الحديث . لابن سلام .
- غريب الحديث . لابن قتيبة .
- غريب الحديث . للحري .

- غريب الحديث . للخطابي .
- الفائق في غريب الحديث . للزمخشري .
- غريب الحديث . لابن الجوزي .
- النهاية في غريب الحديث . لأبي السعادات ابن الجزري .

سادساً : كتب مصطلح الحديث :

- وهي كثيرة جداً، منها ما هو مستقل بذاته في علم المصطلح، ومنها ما اشتمل على علم المصطلح، ولم يكن مستقلاً .
- المنظومة البيقونية . للبيقوني .
 - ألفية الحديث . للعراقي .
 - ألفية الحديث . للسيوطي .
 - نخبة الفكر . للحافظ ابن حجر .
 - الموقظة . للحافظ الذهبي .
 - معرفة علوم الحديث . للحاكم .
 - مختصر علوم الحديث . لابن كثير .
 - مقدمة ابن الصلاح .
 - التقريب . للإمام النووي .
 - التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية . للمشاط .
 - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر . للحافظ ابن حجر .
 - الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث . للعلامة أحمد شاكر .
 - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح . للحافظ العراقي .

- النكت على مقدمة ابن الصلاح . للحافظ ابن حجر .
 - تدريب الراوي شرح تقريب النواوي . للسيوطي .
 - قواعد التحديث . للقاسمي .
 - تيسير مصطلح الحديث . للدكتور محمود الطحان .
 - تيسير علوم الحديث . لأبي عبدالرحمن عمرو بن عبدالمنعم سليم .
 - تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين . لأبي عبدالرحمن عمرو بن عبدالمنعم سليم .
- وغير هذه الكتب كثير .

